

انخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف في العراق

تبعات اقتصادية واجتماعية

د. علي مرزا

نيسان/أبريل 2021

انخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف في العراق تبعات اقتصادية واجتماعية

د. علي مرزا

المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
2	ثانياً: الاستيرادات من السلع والخدمات.
2	(1-2) استيرادات القطاع الخاص والعرض المحلي.
4	(2-2) مقارنة مع مصادر أخرى لبيانات الاستيرادات.
5	ثالثاً: تمويل عجز الميزانية العامة والاقتراض من البنك المركزي.
7	رابعاً: التضخم الداخلي والتضخم المستورد.
8	خامساً: بعض من تبعات الوباء وانخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف.
8	(1-5) التبعات القصيرة والمتوسطة المدى لتغيير سعر الصرف.
11	(2-5) تبعات تخص البطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات.
16	الملحق (1) حساب نسبة تغير سعر الصرف.
17	الملحق (2) مؤشرات معدل البطالة والفقر والتفاوت في الدخل.
21	الملحق (3) مصادر الجدول والأشكال.
24	مصادر الورقة.

الجدول والأشكال

3	الشكل (1) مبيعات نافذة البنك المركزي: تحويلات (= استيرادات القطاع الخاص cif) 2018-الفصل الأول 2021.
7	الشكل (2) معدل التضخم الداخلي ومعدل التضخم المستورد 2004-2020.
11	الشكل (3) معدل التضخم الداخلي ونسبة التغير في سعر صرف الدولار تجاه الدينار 2018-الفصل الأول 2021.
15	الجدول (1) بيانات استيرادات العراق من السلع والخدمات حسب مصادرها.
18	الشكل (4) معدل البطالة في العراق.
19	الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق.
20	الشكل (6) مؤشر التفاوت في الدخل في العراق.

انخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف في العراق

تبعات اقتصادية واجتماعية

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

منذ حلول وباء كورونا Covid-19 واستمراره وما سببته تبعاته من انخفاض في أسعار وعوائد تصدير النفط وعجز المتحقق منها في تمويل كامل النفقات المخصصة في الميزانية العامة (الاتحادية)، تكثفت الجهود لإيجاد مصادر لتمويل العجز. ولكن بسبب المحددات المؤسسية والموانع السياسية تركز معظم التمويل خلال 2020 على الاقتراض من البنك المركزي ("خلق" أو "طبع" النقود). هذا إضافة لزيادة بعض الضرائب والرسوم، من ناحية، وتخفيض بعض المخصصات المرافقة للرواتب الحكومية، من ناحية ثانية، وقروض خارجية، لا سيما من صندوق النقد الدولي، من ناحية ثالثة. أما في سنة 2021 بالرغم من إمكانية اللجوء لهذا الأسلوب من التمويل (باحتمال منخفض) بالإضافة للقروض الخارجية، يبدو أن رفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار في نهاية 2020، سيستخدم، من بين إجراءات متأملة أخرى، لسد العجز. حيث أن رفع هذا السعر يزيد قيمة العوائد النفطية مقاسة بالدينار. بالطبع فإن ارتفاع أسعار وعوائد النفط في الفصل الأول من 2021 وتوقع استمرارها على نفس الوتيرة أو زيادتها سيساهم في تخفيض العجز المتوقع.

وفي ما يخص تغيير سعر الصرف فلقد ورد في الورقة البيضاء، وزارة المالية (2020، ص 18)، وفي تصريحات رسمية قبل ذلك، أن سعر صرف الدينار بمستواه الحالي "المرتفع" يردع تنافسية الصادرات (غير-النفطية) العراقية في السوق الدولية. لذلك، في 20 كانون الأول/ديسمبر، رُفِعَ سعر صرف الدولار "الأساس"، لمبيعات نافذة البنك المركزي، من 1,182 دينار للدولار إلى 1,450 دينار للدولار. وبعد إضافة "عمولة" التحويل فإن ذلك يعني رفع سعر صرف الدولار من 1,190 دينار إلى 1,460 دينار للدولار.

وسنحاول في الفقرات التالية بيان بعض من التبعات الممكنة للوباء وانخفاض عوائد تصدير النفط وتغيير سعر الصرف، وما يتصل بها أو يساندها من توجهات، على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المناسب البدء، في هذا المجال، في الفقرة التالية، بقياس الاستيرادات في العراق، لأهميتها المركزية في العرض الداخلي من السلع والخدمات، لا سيما استيرادات القطاع الخاص و"مطابقتها"، في بيانات البنك المركزي لميزان المدفوعات، مع مبيعات نافذة البنك كتحويلات transfers، وما أعقب تغيير سعر الصرف، حتى نهاية آذار/مارس 2021، من انخفاض حاد في مبيعات النافذة.

ولكن قبل ذلك، من المناسب قراءة الملحق (1)، الذي يتعلق بتعريف وحساب نسب التغير في سعر الصرف، للدينار والدولار، لفائدته عند قراءة هذه الورقة.

ثانياً: الاستيرادات من السلع والخدمات

(1-2) استيرادات القطاع الخاص والعرض المحلي

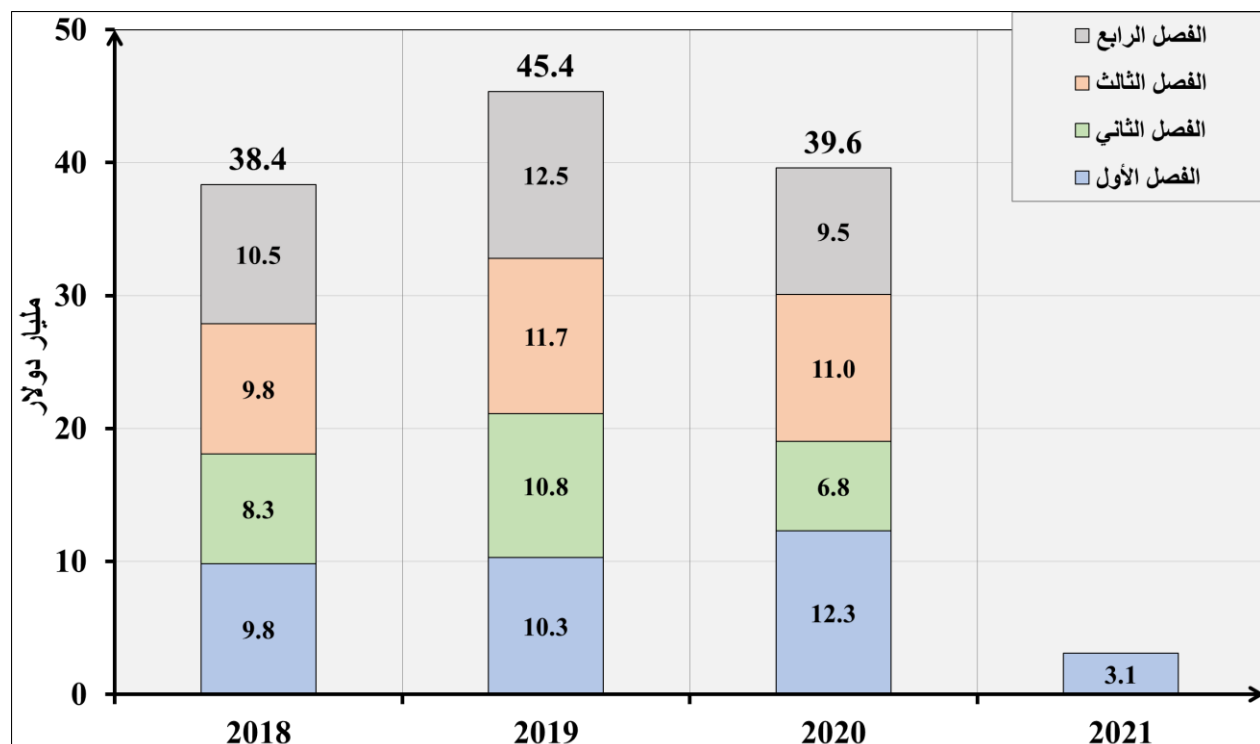
خلال السنتين 2013/2014 بلغ متوسط نسبة استيرادات القطاع الخاص من الاستيرادات الكلية *cif*، كما ترد في بيانات ميزان المدفوعات العراقي، حوالي 64% ارتفع إلى 81% خلال السنوات 2015-2019 وإلى 84% في الثلاثة فصول الأولى من 2020. أنظر الجدول (1) والشكل (1) أدناه. أي أن استيرادات القطاع الخاص تمثل الجزء الأكبر من الاستيرادات الكلية والتي تُعْتَبَر، بدورها، من اهم مصادر العرض المحلي من السلع. ولكن كما سبق أن ذكرته في مرزا (2020-أ) فإن استيرادات القطاع الخاص كما ترد في ميزان المدفوعات العراقي تنطبق على مبيعات نافذة البنك المركزي كتحويلات، ويشمل ذلك السنوات 2013 وصولاً إلى الفصول الثلاثة الأولى لعام 2020.¹ ولقد لاحظتُ في مرزا (2020-أ) أن اقتصار استيرادات القطاع الخاص على مبيعات النافذة هذه، في بيانات ميزان المدفوعات، يثير تساؤلاً جدياً حول دقة مستواها ويثير احتمال بخسها *underestimation* للمستوى الفعلي لاستيرادات هذا القطاع. لأنه في ضوء الحجم الكبير السالب لفقرة *السهو والخطأ errors and omissions* في ميزان المدفوعات فهناك احتمال وارد في أن هناك استيرادات خاصة غير ممولة من مبيعات النافذة. وتبرز أهمية هذا الأمر بشكل واضح بعد تغيير سعر صرف الدولار تجاه الدينار في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، حيث انخفضت مبيعات تحويلات النافذة بشكل حاد مما يثير الشك في أن استيرادات القطاع الخاص انخفضت بهذا المستوى فعلاً وانها تقتصر على تحويلات النافذة فقط. فلقد انخفضت المبيعات (كتحويلات) إلى حوالي الثلث، بين الفصل الرابع من 2020 والفصل الأول من 2021؛ من حوالي 9.5 مليار دولار إلى حوالي 3.1 مليار دولار. أنظر: الشكل (1). وفي ضوء حقيقة ان ميزان المدفوعات يطابق استيرادات القطاع الخاص مع مبيعات النافذة فمن غير المعقول أن تكون استيرادات القطاع الخاص تنخفض بهذا المقدار والذي سينعكس عاجلاً أم آجلاً في زيادات في معدل التضخم الداخلي، إلا إذا كان خزين الاستيرادات كافياً (مما ينذر، بدوره، بارتفاع معدل التضخم بعد نفاد الخزين).

ولقد طُرح رأي مفاده أن هذا الانخفاض الشديد في مبيعات النافذة خلال الفترة المذكورة عوضته "مبيعات" السوق (الموازية). ويستدل على ذلك من عاملين مهمين. العامل الأول، هو أن نية تغيير سعر الصرف كانت معلومة قبل حدوثه بحيث دفع ذلك المتعاملين في سوق الصرف إلى زيادة مشتريات الدولار،

¹ ورد في محمود ومرزا (2017) بأنه خلال السنوات 2011-2014 كانت استيرادات القطاع الخاص الواردة في ميزان المدفوعات العراقي أقل من مبيعات النافذة من التحويلات لهذه السنوات. ولكن بعد الرجوع للبيانات المُعدّلة لميزان المدفوعات للسنتين 2013 و2014 (التي لم تكن متوفرة وقت كتابة ورقة محمود ومرزا) يلاحظ انطباق استيرادات القطاع الخاص في هاتين السنتين مع مبيعات تحويلات النافذة. ولكن للسنوات 2007-2011 لا زالت مبيعات النافذة للتحويلات أعلى من استيرادات القطاع الخاص. أنظر: النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، 2008-2012.

النقدية والتحويلات، من النافذة بغية الاستفادة من فرق سعر الصرف بعد التغيير. والعامل الثاني، هو استمرار سعر صرف السوق يحوم حول سعر الصرف الأساس (زائداً العمولة) حتى نهاية آذار/مارس 2021. غير أن ارتفاع مشتريات/مبيعات النافذة قبل تغيير سعر الصرف لم يكن بالمستوى الذي يمكن أن يُموّل حاجات القطاع الخاص ليعوض عن مبيعات النافذة بعد التغيير حتى نهاية آذار 2021.² إنما يمكن التقدير أن خزين الدولار الذي تجمع خلال السنوات السابقة (وليس فقط خلال فترة قصيرة سبقت التغيير) لدى القطاع العائلي والبنوك ساهم في تمويل معاملات السوق الموازية بعد التغيير، كلاً أو جزءاً، بغية الاستفادة من فرق سعر الصرف قبل وبعد التغيير. في ضوء ذلك، يمكن توقع عودة لجوء القطاع الخاص لمبيعات النافذة، ربما على نفس الوتيرة السابقة، بعد نفاذ المخزون أو نزوله عن مستوى حرج.

الشكل (1) مبيعات نافذة البنك المركزي: تحويلات (= استيرادات القطاع الخاص cif) 2018 - الفصل الأول 2021



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

² بالرغم من أن المتوسط اليومي لمبيعات النافذة خلال الثلاثة أسابيع الأولى قبل التخفيض في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ 197 مليون دولار/يوم وهو أكبر من المتوسط في تشرين الثاني/نوفمبر البالغ 176 مليون دولار/يوم، غير أن المتوسط اليومي لمبيعات النافذة لكلاهما كان أقل من المتوسط اليومي للمبيعات خلال آب-تشرين الأول 2020، والذي بلغ 207 مليون دولار/يوم. محتسبة من بيانات المبيعات اليومية التي تظهر في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي،

https://www.cbi.iq/currency_auction

(2-2) مقارنة مع مصادر أخرى لبيانات الاستيرادات

في ضوء ما ورد أعلاه عن استيرادات القطاع الخاص يثار تساؤل حول إمكانية معرفة بيانات الاستيرادات العراقية، عموماً، من مصادر أخرى بجانب تلك الواردة في ميزان المدفوعات التي يعدها وينشرها البنك المركزي العراقي.³ وفي الحقيقة يمكن معرفة بيانات عن الاستيرادات العراقية من مصادر أخرى غير ميزان المدفوعات العراقي، كما يلي. المصدر الأول: يتوفر مصدر مستقل يتمثل في بيانات اتجاه التجارة، *Direction of Trade* DOT التي ينشرها صندوق النقد الدولي والتي يستقيها من الدول المُصدِّرة للعراق. إن أحدث بيانات متاحة في هذا المصدر هي لسنة 2019، كما يتبين من الجدول (1). من ناحية أخرى، فإن ما يُشر في هذه البيانات، للسنوات المتاحة، يتسم بعدم شمولها لجميع صادرات الدول المختلفة للعراق. فكما يتبين من الجدول (1) فإن مجموع صادرات الدول الأخرى *fob* للعراق التي تُشر ضمن "اتجاه التجارة" كانت، في ما عدا 2016 و2017، أقل من استيرادات العراق *fob* التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات العراقي. المصدرين الثاني والثالث: ينشر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دورياً، بيانات عن الاستيرادات (والصادرات) العراقية. ولكن يلاحظ أن بيانات الاستيرادات التي ينشرها الصندوق والبنك الدولي (والتي تختلف عن بيانات اتجاه التجارة التي ينشرها الصندوق أيضاً) تنطبق على البيانات التي ترد في ميزان المدفوعات العراقي. أنظر الجدول (1). المصدر الرابع: تتبقى أذن إمكانية استطلاع صادرات الدول المختلفة، *fob*، للعراق بشكل منفرد لكل دولة مُصدِّرة، ثم جمعها للتوصل لمجموع استيرادات العراق *cif* (بعد إضافة تقدير لتكاليف الشحن والتأمين والنقل). على سبيل المثال، تتوفر بيانات حديثة نسبياً في الموقع الإلكتروني لمعهد تركيا الإحصائي *Turkish Statistical Institute*، حتى شباط/فبراير 2021⁴، ومواقع دول أخرى. ولكن هذه عملية عويصة، إذ لا تتوفر بيانات حديثة متزامنة لجميع الدول المُصدِّرة للعراق كما أن هناك مشاكل في معالجة أسعار الصرف المستخدمة، الخ.

³ تعتمد هذه البيانات، كما بيَّنتُ في المتن، على أرقام تحويلات البنك المركزي سواء من خلال النافذة للقطاع الخاص والعائلي (وبعض المنشآت العامة) أو التحويلات الحكومية من خلال البنك المركزي أيضاً. وبذلك فهي لا تعتمد على التصاريح الجمركية "المُخلَّصة" للاستيرادات، التي تظهر في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، والتي تتسم ببخس شديد للاستيرادات الفعلية وذلك لانخفاض نسبة التصاريح المُخلَّصة للتصاريح الكلية. أي أن بيانات ميزان المدفوعات تتجنب هذا النقص في بيانات الجهاز.

⁴ بموجب بيانات معهد تركيا الإحصائي بلغت صادرات تركيا للعراق (أي استيرادات العراق من تركيا) خلال شهري كانون الثاني وشباط 2021 حوالي 1.45 مليار دولار، كما وردت في ملف اكسيل معنون "Exports by Countries" نُزِّل في 14 نيسان، 2021، باستخدام الرابط التالي: <https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=dis-ticaret-104&dil=2>. قارن هذا الرقم مع مجموع مبيعات النافذة من التحويلات لهذين الشهرين مقدارها 1.64 مليار دولار (التي تمثل حسب ميزان المدفوعات العراقي مجموع قيمة استيرادات القطاع الخاص). مبيعات النافذة مجمعة من بيانات المبيعات اليومية التي تظهر في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://www.cbi.iq/currency_auction.

لهذا ليس هناك بديل مناسب، ومتاح الآن، لبيانات ميزان المدفوعات العراقي. وبذلك تبقى مشكلة الاستيرادات العراقية من حيث دقتها ومدى شمولها تظفي درجة من عدم يقين وبحاجة إلى جهود المؤسسات الإحصائية والباحثين والاحصائيين العراقيين لمعالجتها.

ثالثاً: تمويل عجز الميزانية العامة والاقتراض من البنك المركزي

كما أشير له آنفاً، خلال سنة 2020 كانت الوسيلة الغالبة لتمويل عجز الميزانية العامة هي الاقتراض من البنك المركزي ("خلق" أو "طبع" النقود)، إذ تم اقتراض 26.3 ترليون دينار بواسطة أذونات وزارة المالية *treasury bills* التي مولها البنك المركزي (عن طريق شرائها في السوق الثانوية من المصارف التي اقتنتها)؛ منها 14.3 ترليون دينار خلال حزيران-تشرين الأول و12.0 ترليون دينار خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2020. وتبين المؤشرات الأولية المتاحة بأن هذا الاقتراض كان أكبر بفارق ملموس من العجز الذي تحقق فعلاً في 2020، كما سنشير إليه، أدناه، في هذه الفقرة. وهذا مثال آخر في المبالغة "المؤسسية" في تقدير العجز المتوقع في إعداد الموازنة العامة في العراق، والتي أشرت لها في كتابي مرزا (2018، ص 271) الفصل السادس عشر، وكذلك في مرزا (2020-ب).

إن هذا النوع من التمويل يقود عادة إلى زيادة الأسعار (معدل تضخم أعلى) في حالة تخطي الطلب الكلي الفعّال على السلع والخدمات (الذي يمول بجزء منه بالاقتراض من البنك المركزي من خلال نفقات الميزانية) للعرض المتاح من السلع والخدمات، مما يعني أن عبء تمويل العجز يقع عادة على المستهلكين. بعبارة أخرى، يجري على حساب مستوى المعيشة لأغلب المستهلكين، لا سيما ذوي الدخل المحدود. ولكن في سنة 2020 كان معدل التضخم منخفضاً جداً؛ أقل من 1% (0.6%) كما يتبين من الشكل (2) أدناه.⁵ ولعل أهم سبب لعدم ارتفاع الأسعار بما يتناسب مع الحجم الكبير لخلق النقود هو في اعتقادي عدم انخفاض العرض المحلي من السلع والخدمات، من ناحية، وعدم ارتفاع الطلب، بل ربما انخفاضه، من ناحية أخرى. ففي جانب الطلب، أدى تأجيل دفع جزء من الرواتب الحكومية أو تأخيرها (والضرائب والاستقطاعات الإضافية) إلى ركود وربما نقص في الطلب الفعّال على السلع والخدمات. وقد يكون ساهم في ذلك أيضاً التردد في زيادته من قبل المستهلكين والمستثمرين المقتدرين، عموماً، نتيجة لعدم اليقين في ما يحمله المستقبل. وفي جانب العرض،

⁵ وحتى معدل التضخم الفصلي خلال 2020 لم يبين تغيراً ملموساً. فلقد انخفض معدل التضخم (الفصلي) من 0.8% في الفصل الأول إلى 1% في الفصل الثاني ليرتفع إلى 0% في الفصل الثالث وإلى 1.5% في الفصل الرابع؛ أنظر الشكل (3) في المتن، أدناه.

كان مستوى الاستيرادات والإنتاج المحلي مناسباً. لاحظ، على سبيل المثال، أنه بالرغم من انخفاض استيرادات القطاع الخاص في 2020 عنها في 2019، كما يبدو من الشكل (1) أعلاه والجدول (1) أدناه، فإنها كانت أعلى من استيرادات 2018.

وبالطبع لم يكن بالإمكان إدامة مستوى الاستيرادات ومن ثم العرض المحلي في 2020 من خلال عوائد النفط المتدنية فقط وإنما أيضاً من خلال استنفاد جزء من الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي. إذ انخفضت هذه الاحتياطيات بحوالي 10 مليار دولار بين نهاية 2019 ونهاية تشرين الأول/أكتوبر 2020 (آخر بيانات فعلية متاحة). ومن المتوقع أن تكون استمرت بالانخفاض خلال شهري تشرين الثاني و كانون الأول من 2020، لا سيما وأن الاقتراض من البنك المركزي خلال هذين الشهرين وحدهما بلغ حوالي 46% من مجموع الاقتراض من البنك المركزي في 2020.⁶

غير أنني اعتقد أن متوسط الانخفاض الشهري في الاحتياطيات الدولية خلال شهري تشرين الثاني و كانون الأول من 2020 كان أقل من متوسط الانخفاض الشهري للفترة التي سبقتها. ويعود ذلك إلى سببين. ينصرف السبب الأول إلى أن البيانات الأولية المتاحة عن النفقات والإيرادات الفعلية للميزانية العامة لسنة 2020 تبين أن مقدار العجز المتحقق فيها فعلاً كان أقل بفارق ملموس من مجموع القروض من البنك المركزي في تلك السنة، بحيث لم يتم استخدام كامل مقدار هذه القروض في الإنفاق خلالها.⁷ أما السبب الثاني فينصرف إلى ارتفاع المتوسط الشهري لعوائد النفط في تشرين الثاني و كانون الأول 2020 (3.8 مليار دولار شهرياً) مقارنة بالأشهر حزيران-تشرين الأول (3.3 مليار دولار شهرياً)، مما ساهم في تقليل مقدار السحب من الاحتياطيات الدولية خلالها. عوائد النفط محتسبة من بيانات وردت في الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، <https://oil.gov.iq>

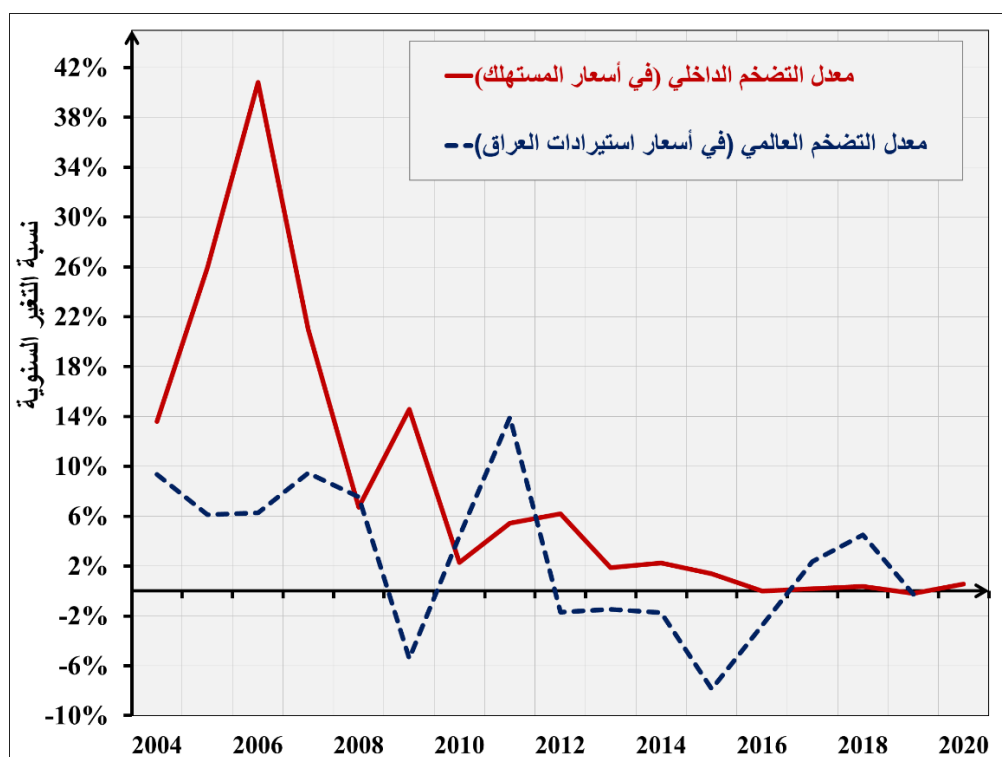
⁶ انخفضت الاحتياطيات الدولية (إجمالي الموجودات الأجنبية) لدى البنك المركزي من 67.6 مليار دولار (79.9 ترليون دينار) في نهاية 2019 إلى 57.6 مليار دولار (68 ترليون دينار) في نهاية تشرين الأول 2020. البيانات مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي: <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/19/2020&tmId=392&dtformat=MMM,yyyy>

ولا تتوفر، لحد الآن، بيانات فعلية عن الاحتياطيات الدولية (إجمالي الموجودات الأجنبية) بعد تشرين الأول 2020.
⁷ بموجب "حساب الدولة لغاية كانون الأول 2020 للموازنة الاتحادية" المنشور في ملف اكسيل في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية العراقية، <http://mof.gov.iq/Pages/Main>، بلغ مجموع النفقات (الجارية والاستثمارية) الفعلية لغاية نهاية كانون الأول 2020 حوالي 76.1 ترليون دينار في حين بلغ مجموع الإيرادات (النفطية وغير النفطية) الفعلية (لا تشمل تمويل العجز، كالاقتراض، الخ) حوالي 63.2 ترليون دينار. أي أن العجز بين النفقات والإيرادات بلغ حوالي 12.9 ترليون دينار. فإذا أضيف صافي السلف غير المسددة الواردة في هذا "الحساب" بمقدار 1.1 ترليون دينار يكون العجز الكلي حوالي 14.0 ترليون دينار. وهذا العجز "الكلي" أقل بكثير من الاقتراض من البنك المركزي الوارد في المتن. ولكن ينبغي ملاحظة أن أرقام 2020 كما يبينها حساب الدولة المشار إليه هي أرقام أولية وليست ختامية. أي أن العجز لعام 2020 قد يزداد عند صدور الحسابات الختامية.

رابعاً: التضخم الداخلي والتضخم المستورد⁸

اتسمت السنوات 2005-2009، عموماً، بالتقلل الأمني والعمليات المسلحة وما رافقهما من تخريب في بنى أساسية وأصول إنتاجية وتواضع إدارة اقتصادية، أدى إلى نقص في العرض المحلي في العديد من السلع والخدمات لا سيما منتجات الطاقة والوقود وخدمات النقل والخزن، الخ، من ناحية، وانعزال في الأسواق، من ناحية أخرى. ولقد قاد كل ذلك إلى تخطي معدل التضخم الداخلي بكثير معدل التضخم المستورد. هذا في الوقت الذي كان العراق يتبع فيه نظام سعر صرف ربط الدينار بالدولار. بعبارة أخرى، تغلب تأثير النقص في العرض من السلع والخدمات في ارتفاع الأسعار على التأثير المخفّض لسعر صرف ثابت في ظل معدل تضخم عالمي معتدل، عموماً. أنظر: الشكل (2) أدناه، وكذلك مرزا (2018)، الفصل السابع عشر.

الشكل (2) معدل التضخم الداخلي ومعدل التضخم المستورد 2004 - 2020



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

⁸ هناك أرقام قياسية مختلفة لحساب معدل التضخم الداخلي الذي يقيس مدى تأثر المجالات وأصحاب الدخول المختلفين به. ويتراوح ذلك من تأثر المستهلك إلى تأثر المنتج ومستلمي الأجور، إلى تأثر المتعاملين في أسواق الجملة وأسواق المفرد، الخ. وبالرغم من نشر بيانات لأسعار سلع وخدمات متعددة، من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، ولكن في ما عدا الرقم القياسي لأسعار المستهلك *consumer price index, CPI*، لا تنشر في العراق مجموعة متسقة ومنتظمة من الأرقام القياسية الأخرى كأسعار الجملة والمفرد، الخ. لذلك تستخدم هذه الورقة التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس لمعدل التضخم.

ولكن بعد تحقيق استقرار أفضل، من ناحية، والتغلب على العديد من مقيدات العرض، خاصة النقص في الوقود، من ناحية أخرى، أخذ معدل التضخم الداخلي يقترب من معدل التضخم المستورد لا سيما منذ سنة 2013. لا بل أنه يلاحظ من الشكل (2) أن مسار معدل التضخم الداخلي منذ تلك السنة وحتى سنة 2020، يقع "ضمن" حدود مسار معدل التضخم المستورد. وبذلك يمكن القول، عموماً، أن معدل التضخم المستورد، في ظل سياسة ربط الدينار بالدولار، كان من أهم العوامل المؤثرة في معدل التضخم الداخلي، لا سيما بين 2013 و2020.

خامساً: بعض من تبعات الوباء وانخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف

(1-5) التبعات القصيرة والمتوسطة المدى لتغيير سعر الصرف

(1) كان أحد دواعي تغيير سعر الصرف المعلنة، ومن ثم إحدى تبعاته المرغوبة اقتصادياً، مساهمته في تطوير الأسس الإنتاجية الملائمة لنمو الصادرات غير-النفطية العراقية؛ كما ورد في الورقة البيضاء لوزارة المالية (2020) وتقرير البنك الدولي (2020) World Bank عن العراق. ذلك أن "المبالغة" في سعر صرف الدينار لها تأثير رادع على تنافسية ومن ثم نمو الصادرات غير-النفطية (أحدى تبعات المرض الهولندي Dutch Disease) بحيث ينبغي تخفيض قيمته تجاه الدولار للمساهمة في تشجيع نمو "مستدام" و/أو نشوء طاقات مستدامة لإنتاج صادرات غير-نفطية. ولكن في ظل هيكل إنتاجي غير مرن ولا توجد فيه حالياً صادرات أو طاقات لإنتاج صادرات غير-نفطية مستدامة تُذكر، من ناحية، وسياسات صناعية متواضعة، من ناحية ثانية، وقوانين وتعليمات وممارسات إدارية غير مواتية للنشاط الاقتصادي المنتج، من ناحية ثالثة، فإن فعالية تغيير سعر الصرف في تشجيع نمو صادرات غير-نفطية مستدامة ستكون محدودة. لذلك تصبح أحد أهم دوافع تخفيض سعر صرف الدينار (أي رفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار) هو مساهمته في زيادة الإيرادات النفطية للميزانية العامة، مقاسة بالدينار، وما يقود إليه ذلك من زيادة إمكانية تمويل الانفاق العام (بما فيه الرواتب والأجور والتقاعد) وتمويل خدمة الدين العام الداخلي. وهذه تبعة مهمة من وجهة نظر تمويل الميزانية العامة.

(2) قبل تغيير سعر الصرف كان معدل التضخم الداخلي خلال الأعوام الثلاثة 2018-2020، التي سبقت تغيير سعر الصرف، منخفضاً (بالقيمة المطلقة)، بالموجب أو السالب، بحيث انه اقترب في المتوسط، احصائياً، من نسبة متلاشية تقريباً، كما يتبين من تقلبه حول المحور الأفقي، ضمن الشريط Band الشفاف باللون الوردي، في الشكل (3) أدناه. ولكن من المتوقع أن يقود انخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار

إلى ارتفاع كلفة الاستيرادات ومن ثم ارتفاع معدل التضخم الداخلي. ويمثل ذلك الأثر المباشر فقط (الدورة الأولى). إذ أن ارتفاع معدل التضخم هذا يُحَفِّز المتعاملين، خاصة في القطاع الخاص، إلى زيادة "أسعارهم" نتيجة لارتفاع كلفة الإنتاج أو كلفة المعيشة مما يضيف أثراً آخر، وربما متراكم لدورات متعددة أخرى من التكيف، لزيادة التضخم. وبالطبع فإن قابلية المتعاملين لتمرير زيادة الكلفة تعتمد على قوتهم النسبية. فالتجار والمنتجين لهم قابلية أكبر بكثير من العاملين في رفع أجورهم أو المتقاعدين ومستلمي مدفوعات الرعاية الاجتماعية في المطالبة بزيادتها.

(3) لكن جُل هذه الآثار "السعرية" لا يظهر أنياً، من ناحية، كما أن أنها تُعَدِّل زيادة ونقصاناً بتفاعل العرض والطلب، من ناحية ثانية، وتأثير ظروف وباء كورونا، من ناحية ثالثة. فالاستيرادات التي سَتَقِّم بسعر الصرف الجديد حتى يتم التعاقد عليها وشحنها ووصولها إلى المستهلك في العراق تستغرق وقتاً. هذا بالإضافة لحجم خزين الاستيرادات المُقَيَّم بسعر صرف ما قبل تغييره. ويعني ذلك أن اثر تغيير سعر الصرف في أواخر كانون الأول/ديسمبر ربما سيظهر مجموعه في الفصل الثاني من 2021 وما بعده. على سبيل المثال، بلغ معدل التضخم 2.8% في الفصل الأول من 2021 بعد أن كان حوالي 1.5% في الفصل الرابع من 2020؛ الشكل (3) أدناه.⁹ ولكن هذا الارتفاع، بين الفصلين، لا يمكن أن يشمل جُل ارتفاع أسعار الاستيرادات المتأثرة بتغيير سعر الصرف. لذلك نحتاج إلى أرقام احدث ومرور فترة أطول لمعرفة التأثير الكامل.

(4) إن انخفاض الطلب الفَعَّال على السلع والخدمات يمكن أن يفرض قيداً على ارتفاع الأسعار. وبالرغم من أن مستوى الدخل هو أهم العوامل المؤثرة في مستوى الطلب الفَعَّال، ومن ثم في الانفاق على السلع والخدمات، إلا أن هناك عوامل أخرى أيضاً تؤثر فيه، لا سيما ما يتعلق بالتوقعات حول المستقبل؛ إضافة بالطبع لعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وغيرها، الخ. فبالإضافة لمستوى الدخل الحالي، يتأثر الإنفاق على السلع والخدمات بالتوقع المتعلق بتطور مستوى الدخل في الأمد القصير والمتوسط. ويتأثر ذلك، بدوره، بالفترة المتوقعة استمرار الوباء فيها، من ناحية، وما يمكن توقعه من تطور أسعار النفط، ومن ثم تأثيرها على انفاق الميزانية العامة ودخول العاملين ومتقاعدي الجهاز الحكومي ومنشآت القطاع العام، من ناحية أخرى.

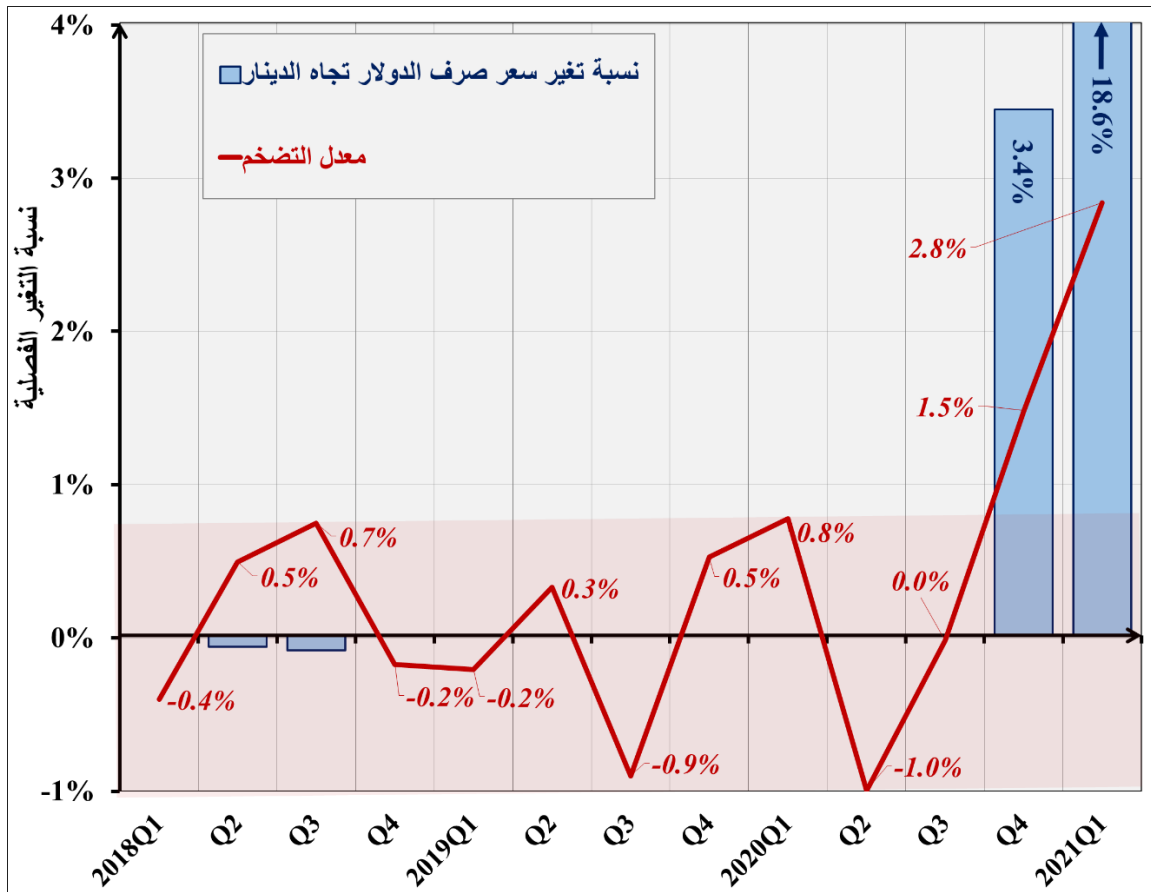
⁹ معدل التضخم في الفصل الأول من 2021 (2.8%) محتسب كالتغير النسبي لمتوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهري كانون الثاني وشباط 2021 ومتوسط الرقم القياسي لشهري تشرين الثاني وكانون الأول 2020.

(5) ويبدو من بعض الآراء المطروحة أن الطلب الفعّال على السلع والخدمات الآن يتسم بالحدز بحيث من الصعب تقدير اتجاهه. ويمكن أن يستنتج ذلك مما وصفه خبير اقتصادي عراقي رصين، بالسلوك "العشوائي" للطلب على النقود في العراق خلال الأشهر الماضية منذ تخفيض سعر الصرف في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهو في شرحه للعشوائية يقترب من مفهوم "السير العشوائي" *random walk* الذي يتسم بتقلب التوجه؛ أنظر: صالح (2021).¹⁰ وعلى افتراض قبول هذا الوصف في ما يخص الطلب على النقود لدوافع التحوط والمضاربة، *precaution & speculation*، غير أنه لا ينطبق على ما يخص الطلب على النقود لأغراض "المعاملات" *transactions*، أي لأغراض الإنفاق على السلع والخدمات. ففي اعتقادي، بالرغم من عدم اليقين الناتج من مستوى عوائد النفط وسعر الصرف، فإن المسار المتوقع لأسعار النفط وعوائده خلال 2021، وهو من أهم العوامل الذي سيقدر اتجاه الطلب الفعّال، يمكن تقدير احتمال اتجاهه بدرجة معقولة الآن. فإذا استقرت أسعار النفط كما هي الآن أو زادت، وهذا ما هو متوقع الآن، فسيقود ذلك إلى تزايد تدريجي، ربما حذر ابتداءً، في الطلب-الفعّال/الإنفاق.

(6) باختصار، وعلى سبيل التكرار، فإن التأثير الأهم للتوقعات المستقبلية حول أسعار/عوائد النفط وتغير سعر الصرف وكذلك مدى استمرار الوباء على الطلب-الفعّال/الإنفاق إنما ينصرف إلى الدوافع التحوطية والمضاربة. وبالرغم من إمكانية تأثير هذه الدوافع، لا سيما التحوط، على ما يخص الإنفاق على السلع والخدمات المرتبط بالمعاملات، غير أن تأثيرها سيكون محدوداً ومقيداً للغالبية العظمى من المستهلكين. لذلك يمكن الاستنتاج أن الطلب-الفعّال/الإنفاق على السلع والخدمات المرتبط بالمعاملات سيشهد باحتمال معقول، في المتوسط، ارتفاعاً تدريجياً بالتزامن مع زيادة أسعار وعوائد تصدير النفط.

¹⁰ هذا ما توصل إليه صالح (2021)، بشكل غير مباشر، عند تحليله لدالة الطلب على النقود. فلقد توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك عامل عشوائي يتراوح بين الحفاظ على الأرصدة بالدينار أو الدولار اعتماداً على توقع استمرار سعر صرف الدينار الحالي أو توقع رفعه عند تحسن أسعار النفط. ومن وجهة نظري، فإن رفع سعر صرف الدينار تجاه الدولار بعيد الاحتمال بسبب أن وزارة المالية أصبح لديها، بعد التخفيض، "مورد" مهم لزيارة إيراداتها بالدينار من الصعوبة التخلي عنه. ولكن يبقى ذلك أمر غير-يقيني *uncertain*. من ناحية أخرى، فإن "السير العشوائي" المذكور في المتن، يجري عادة ضمن توزيع احتمالي، ولكن لم يتم تحديده في صالح (2021).

الشكل (3) معدل التضخم الداخلي ونسبة التغير في سعر صرف الدولار تجاه الدينار 2018 – الفصل الأول 2021



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

(2-5) تبعات تخص البطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات

بالرغم من الآثار قصيرة المدى، فإن أهم ما تتمثل به تبعات الوباء وانخفاض أسعار وعوائد النفط هو التأثيرات المتوسطة/البعيدة المدى في مستويات البطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات. ومن الجدير ذكره أن ما يقيد تحليل هذه التبعات والمعالجات التي يمكن اقتراحها هو عدم اليقين من مصداقية المؤشرات المتاحة في هذه المجالات. إذ تتسم المسوح المتعلقة بها، مع انعدام مسوح للتفاوت في الثروات، في العراق بقلّة انتظامها واعتمادها على منهجيات ومصادر متعددة تختلف في دوافعها وأهدافها. كما أن بعضها توقف إعدادهِ وصدوره نتيجة للوضع الأمني. على سبيل المثال، فإن توقف إجراء المسوح الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، بعد عام 2014، أزال مصادر مهمة لتقديرات لاحقة. وحتى قبل ذلك ليس هناك حساب منهجي، مستمر أو منتظم، لتفاوت الدخل (أو الثروات) باستخدام هذه المسوح.

ويتبين من الملحق (2) أن معدل البطالة، لقوة العمل *labour force* عموماً، بلغ 13.8% في الوقت الذي بلغ فيه بين الشباب 27.5% في 2017. أما نسبة السكان تحت خط الفقر فقد بلغت حوالي 20.5% في 2018. وفي ما يخص التفاوت في الدخل يشير مؤشر جيني *Gini coefficient* إلى تزايد التفاوت بين 2006 و2012. ولا يتوفر مؤشر للتفاوت بعد 2012. ومن الجدير ذكره أن العديد من المعلقين والباحثين يعتقد أن هذه التقديرات تبخس *underestimate* الأرقام الحقيقة لهذه المؤشرات جميعاً.

ومن المتوقع أن يكون لتبعات الوباء، من ناحية، واستمرار عدم "كفاية" عوائد النفط، من ناحية أخرى، في ظل غياب إجراءات وسياسات فعالة لعكس اتجاهها، كما سنشير في أدناه، احتمال تفاقم معدلات البطالة ودرجة الفقر والتفاوت في الدخل والثروات.

وبالإضافة للتركة التاريخية التي تمثلت بالانخفاض المستمر في مستويات المعيشة اثناء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت والعقوبات الدولية القاسية التي تلتها وما نتج عنها من تفاقم التفاوت في الدخل والثروات الذي ساهم فيه، بجانب أساس، التضخم الجامح في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، مرزا (2018)، فلقد كانت أهم العوامل المؤثرة، في مجال التفاوت، بعد 2003، التغيير الذي حدث في مواقع القوة الاقتصادية والسياسية للجماعات المختلفة والأفراد. فالقوة المستفيدة الأهم بعد 2003 تمثلت في الجماعات التي زادت قوتها النسبية في المنظومة المؤسسية والتي استفادت، نتيجة لذلك، من امتيازات الرواتب الكبيرة والتحويلات والأعطيات والأملاك التي حصلت عليها من الأراضي والمساكن، وكذلك العوائد المتمثلة بالعمولات من العقود والمشاريع الحكومية والمشاركات مع القطاع الخاص، الخ. بعد ذلك تأتي فئة الموظفين الكبار الذين استفادوا من الرواتب الكبيرة والامتيازات المرتبطة بها.

ولا شك أن الموظفين (والمتقاعدين) في الجهاز الحكومي (ومنشآت القطاع العام)، عموماً، استفادت بعد 2003 بشكل ملموس من خلال زيادة الرواتب مقارنة بما قبل 2003. ولقد قاد ذلك إلى رفع مستواهم المعيشي هم ومن يعيلون. وبالرغم من ذلك، سيتأثر مستواهم المعيشي سلباً في المتوسط، بمرور الوقت، نتيجة لعدم قابلية الجهاز الحكومي الاستمرار في استخدام الأعداد الحالية منهم.

ولكن الفئات الأكثر تأثراً سلباً تمثلت وستمثل بمن لا يعمل مباشرة (أو ليس متقاعداً) لدى الجهاز الحكومي أو لا يتلقى معونات ملموسة منه، وكذلك للأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل

سنوياً والذين أخذوا بعد 2014 لا يجدون فرصاً كافية للعمل نتيجة لتحديد الاستخدام الحكومي بعد هذه السنة، من ناحية، ونتيجة لعدم قابلية القطاع الخاص لاستيعابهم، من ناحية أخرى.

وعندما حل الوباء في 2020 ساءت الحالة بسبب الانخفاض الشديد في عوائد النفط وإمكانية تخفيض الرواتب في الجهاز الحكومي أو التأخر في دفعها مما قاد إلى الخشية في تدهور أكبر في مستوى المعيشة لا سيما بين الموظفين الصغار، وذوي الدخل المحدود في الاقتصاد عموماً. لتثار بعد انقضاء 2020، إمكانية ارتفاع معدل التضخم واحتمال تدهور أكبر في مستوى المعيشة. فبالرغم من النظرة المتفائلة السائدة في العالم الآن حول النمو الاقتصادي العالمي (أنظر أدناه)، هناك إمكانية (ربما باحتمال منخفض، بالمنظور الحالي) لتجدد انخفاض عوائد النفط وما يتبعه من إمكانية تكرار تخفيض سعر صرف الدينار و/أو نقص الاستيرادات، ونتيجة كل ذلك في إمكانية ارتفاع معدل التضخم ومن ثم كلفة المعيشة للغالبية من العاملين الذين يمكن أن تتعرض أجورهم ورواتبهم للانخفاض أو الاستقطاع.

إضافة لذلك، ستكون لما بعد الوباء تبعات سلبية متوسطة وبعيدة المدى، لا سيما بين قوة العمل غير الماهرة أو قليلة المهارة وأولئك غير القادرين في اسناد معيشتهم و/أو الحصول على أعمال جديدة بعد فقدان أعمالهم نتيجة للوباء، سواء كانت في القطاع الخاص أو الجهاز الحكومي. ذلك أن جانب من الهيكل الاقتصادي يكون تكيف وتم فيه تبنى تغييرات فرضها الوباء، لا سيما ما يتعلق بالعمل عن بُعد، مما يجعل الأمر صعباً للعديد من العاطلين، في الحصول على مهارات جديدة، خاصة وأن إطالة فترة البطالة يقود إلى زوال الخبرة وتمكن اليأس وقلة الثقة أو الاعتداد بالنفس.

هذا الوضع يرتب على الإدارة الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية كبيرة في ضرورة تلافي تبعاته وتبني إجراءات إيجابية في الأخذ بيد من فقدوا أعمالهم والداخلين الجدد لسوق العمل من خلال إعانات اجتماعية معقولة، من ناحية، والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل ببرامج ذات آماذ متعددة، مدروسة ومصممة وممولة جيداً، من ناحية أخرى.

لقد تنفس العراق الصعداء نتيجة لبداية أسعار النفط بالارتفاع منذ أوائل سنة 2021.¹¹ كما انتعشت الآمال نتيجة التوقعات المتفائلة الصادرة من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات مالية دولية والاعلام العالمي في توقع تسارع النمو العالمي، بعد انتشار التلقيح ضد كورونا، وحزمة الإنعاش المالي الكبيرة (والسياسات النقدية المتساهلة *quantitative easing* في ظل أسعار فائدة متدنية) في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، والنمو العالي المتوقع في الصين وباقي دول صاعدة، الخ. أنظر، على سبيل المثال، التقرير المتفائل لصندوق النقد الدولي حول انتعاش الاقتصاد العالمي: (IMF (2021، وتقرير البنك الدولي الذي يتوقع استمرار المستويات الحالية لأسعار النفط في 2021 وارتفاعها باعتماد في 2022: World Bank (2021-b). وبالرغم من الخشية الماثلة لتطور الوباء وطفراته، *variants*، واحتمال اللجوء مجدداً للأقفال العالمي *lockdown*، فإن هذه التوقعات المتفائلة تعطي اسناداً لاحتمال استمرار المستويات الحاضرة لأسعار النفط أو زيادتها.

ولكن ذلك يمثل في الحقيقة، بالنسبة للعراق، فسحة "راحة" قصيرة أو متوسطة الأمد، فأسس الاقتصاد الريعي في العراق تمثلت هشاشتها، في أفضل الأوضاع سابقاً، في العجز عن توفير أساس مستديم لتشغيل قوة العمل *labour force* المتزايدة والعجز عن توفير صادرات ملموسة غير-نفطية؛ أنظر مرزا (2020-أ). وفي ظل عودة العالم، تدريجياً، إلى تسارع النمو، لا سيما في تخطيط العديد من الدول لتطوير "الأسس الخضراء" لاقتصاداتها، أي في الاحلال التدريجي للوقود الأحفوري ومن ضمنه النفط، ستتفاقم الاتجاهات السلبية في العراق، لا سيما ما يتعلق بالبطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات، مما سيؤثر سلباً في السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية وزيادة حدة الخلاف، طالما استمرت السياسات والإدارة الاقتصادية والاجتماعية على حالها معتمدة على أمل تحسن أسعار النفط، بجهود متواضعة أو غير فعالة في تبني سياسات ذات مصداقية في الشمول الوطني والتنويع الاقتصادي وتطبيق نتائج التقدم التكنولوجي والرقمي العالمية.

¹¹ في الوقت الذي انحدرت عوائد تصدير النفط إلى حوالي 1.5 مليار دولار في نيسان/أبريل 2020، فإنها عادت للزيادة تدريجياً لتصل إلى حوالي 5.8 مليار دولار في آذار/مارس 2021. البيانات من الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، <https://oil.gov.iq>.

الجدول (1) بيانات استيرادات العراق من السلع والخدمات حسب مصادرها، مليار دولار

(4) اتجاه التجارة Direction of Trade (DOT) استيرادات العراق السلعية (Merchandise) كما أوردتها الدول المصدرة للعراق (13)	(3) البنك الدولي استيرادات السلع وجميع الخدمات (بما فيها الشحن والنقل والتأمين) (12)	(2) صندوق النقد الدولي			(1) البنك المركزي العراقي، ميزان المدفوعات									
		مجموع استيرادات السلع وجميع الخدمات (10) + (9) = (11)	جميع الخدمات (بما فيها الشحن والنقل والتأمين) (10)	سلع FOB (9)	نسبة القطاع الخاص إلى مجموع الاستيرادات (CIF)، % $100 \times (3) \div (1) =$ (8)	استيرادات السلع وجميع الخدمات		الاستيرادات CIF						
						المجموع (6) + (4) = (7)	جميع الخدمات (بما فيها الشحن والنقل والتأمين) (6)	خدمات الشحن والنقل والتأمين (5)	سلع FOB (4)	مجموع الاستيرادات (CIF) (5)+(4)=(2)+(1)= (3)	حكومي (2)	القطاع الخاص (1)		
43.42	71.37	71.37	17.55	53.82	64.8	71.37	17.55	9.50	53.82	63.32	22.31	41.01	2013	
42.95	68.63	68.63	18.82	49.81	63.4	68.63	18.82	8.79	49.81	58.60	21.44	37.17	2014	
36.06	58.16	58.16	17.81	40.35	79.3	58.16	17.81	7.12	40.35	47.47	9.83	37.64	2015	
30.54	44.12	44.12	15.04	29.08	84.3	44.12	15.04	5.13	29.08	34.21	5.37	28.83	2016	
34.67	48.45	48.45	16.27	32.19	81.8	48.45	16.27	5.68	32.19	37.87	6.88	30.99	2017	
35.39	56.88	56.88	18.00	38.88	83.9	56.88	18.00	6.86	38.88	45.74	7.38	38.35	2018	
39.26	72.28	72.28	22.86	49.42	78.0	72.28	22.86	8.72	49.42	58.14	12.79	45.35	2019	
		40.64	10.30	30.34	84.3	40.63	10.30	5.35	30.34	35.69	5.61	30.08	2020 ثلاثة فصول	

المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الملحق (1)

حساب نسبة تغير سعر الصرف

يرد في هذه الورقة تعابير تتعلق برفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار أو تخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار. ويقاس تغير سعر الصرف عادة بنسبة مئوية. ويكون من المناسب بيان ماذا تعني هذه النسبة تحديداً؛ هل هي تشير إلى نسبة انخفاض الدينار تجاه الدولار أو نسبة ارتفاع الدولار تجاه الدينار؟ وهاتين النسبتين لا تكونان عادة متطابقتين. كما أن مجالي استخدامهما قد يختلفان بحيث يقود استخدام احدهما بدل الآخر، في المجال المخصص للآخر، إلى خطأ غير صغير. ويمكن بيان هاتين النسبتين وطرق حسابهما في ضوء تغيير سعر صرف الدولار الأساس، في مبيعات نافذة البنك المركزي، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بدون عمولة التحويل) من 1,182 دينار للدولار إلى 1,450 دينار للدولار كما يلي:

(أ) يعني هذا التغير ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار من 1,182 إلى 1,450 أي أن سعر صرف الدولار **ارتفع** بنسبة 22.7% تجاه الدينار: $(1,182 - 1,450) \div 1,182 \times 100 = -22.7\%$.

(ب) كما يعني هذا التغير انخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار من: $1 \div 1,182 = 0.000846$ دولار إلى: $1 \div 1,450 = 0.000690$ دولار. أي أن سعر صرف الدينار **انخفض** بنسبة -18.5% تجاه الدولار $(0.000690 - 0.000846) \div 0.000846 \times 100 = -18.5\%$.

وتظهر أهمية هذين الحسابين أو التعريفين في مجالات الاستخدام. على سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم النسبة الأولى لبيان ارتفاع عوائد النفط للميزانية الاتحادية (مقاسة بالدينار) قبل وبعد التخفيض. فقبل التخفيض كان مليار دولار عوائد نفط يعادل 1,182 مليار دينار. ولكن بعد التخفيض (أي ارتفاع سعر صرف الدولار) أصبح مليار دولار عوائد نفط يعادل 1,450 مليار دينار، أي بارتفاع 22.7%.

من ناحية أخرى، لمعرفة ما سيكون عليه راتب موظف حكومي أو عامل أجير، الخ، بالدولار قبل وبعد التخفيض يمكن أن تستخدم النسبة الثانية. فقبل التخفيض كان راتب شهري قدره 100 ألف دينار يعادل 84.6 دولار (100 ألف دينار $\div 1,182$) في حين بعد التخفيض أصبح يعادل حوالي 69 دولار (100 ألف دينار $\div 1,450$) أي أنه انخفض بنسبة -18.5%.

الملحق (2)

مؤشرات معدل البطالة والفقر والتفاوت في الدخل

يحتوي هذا الملحق على اشكال بيانية لمعدل البطالة ونسبة السكان تحت خط الفقر والتفاوت في الدخل. ولقد رُسمت هذه الأشكال باستخدام بيانات وتقديرات مختلفة، وهي ليست بالضرورة منسجمة. فهي في غالبها تعتمد على تقديرات غير منتظمة عموماً تجري حسب الحاجة وبمنهجيات غير مُفسَّرة بدقة، في بعض الأحيان. لذلك فأنها تتسم بدرجة من عدم اليقين في مدى صحتها في وصف الواقع. وغالباً ما يُشار من قبل مراقبين وباحثين ومعلقين إلى أنها تبخس *underestimates* المؤشرات الحقيقية لما توصفه. ولقد تطرقت سابقاً لهذه الناحية. انظر، على سبيل المثال: مرزا (2020-أ).

(1) معدل البطالة: لعل أكثر هذه المؤشرات انتظاماً في صدورها هو معدل البطالة، حيث، كما يتبين من الشكل (4) أدناه، تتوفر مؤشرات للفترة 2004-2017 للمعدل الوطني وللشباب وكذلك التفاوت في المعدل حسب المحافظات وحسب الإناث والذكور وحسب الريف والحضر لهذه الفترة، عموماً.

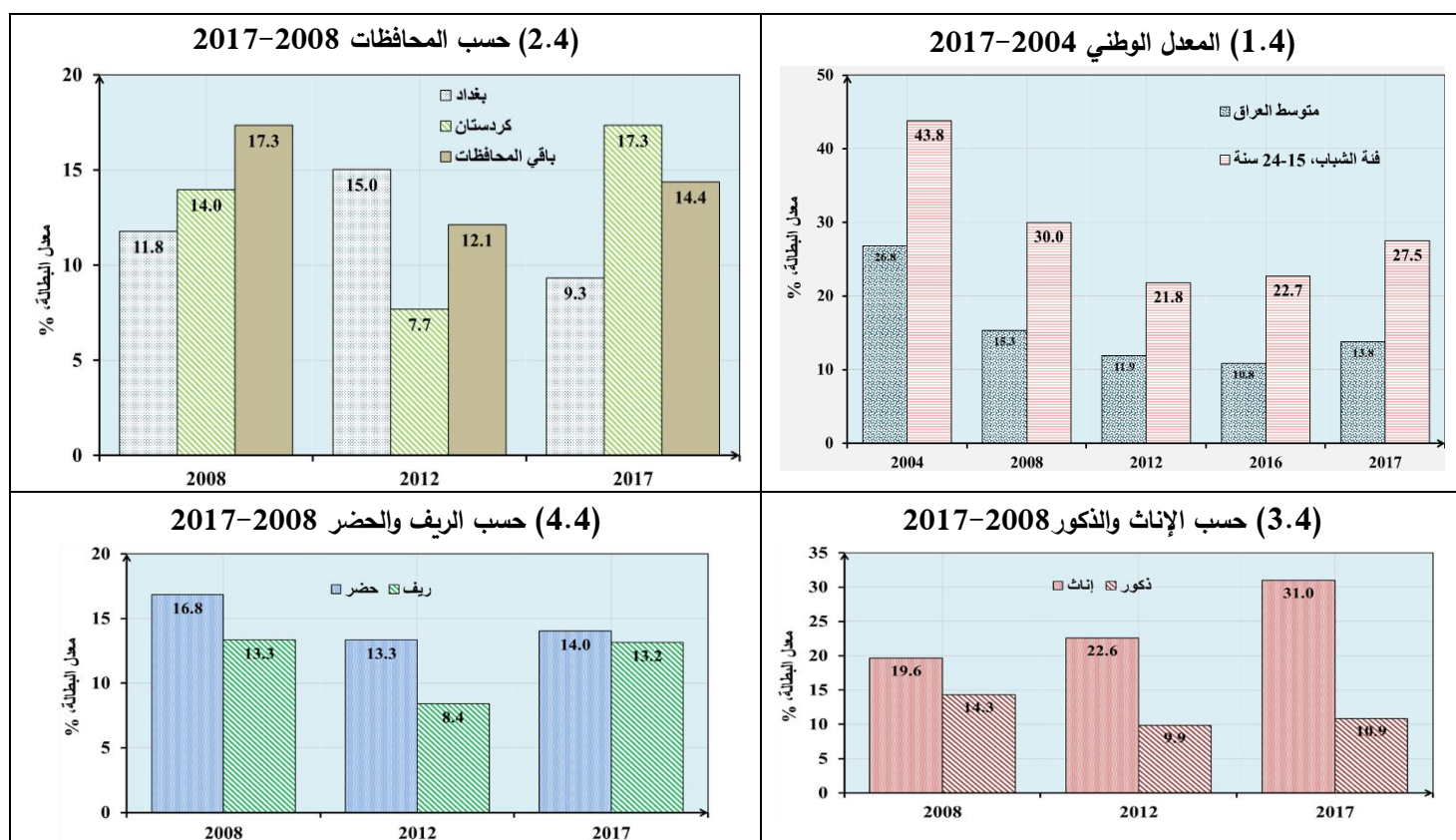
(2) نسبة السكان تحت خط الفقر: بالرغم من توفر مؤشرات عن نسبة السكان تحت خط الفقر لذات الفترة التي يتوفر فيها مؤشرات لمعدل البطالة غير أنها ليست متاحة بذات "السهولة". على سبيل المثال، يتوفر منشور عن الفقر للعراق لعام 2018 يمكن تنزيله من موقع الجهاز المركزي للإحصاء (2018). ولكن هذا المنشور، بالرغم من أهمية المؤشرات فيه والتي لها علاقة وثيقة بالحالة المعيشية ومن ثم الفقر، لا يحتوي على نسبة السكان تحت خط الفقر. من ناحية أخرى، تتوفر هذه المؤشرات لعام 2018 في مصدر آخر يُشار فيه إلى أنها استقيت من الجهاز المركزي للإحصاء وبالذات المنشور المشار له أعلاه أو قاعدته البيانية؛ أنظر الزبيدي وجماعته (2020، ص 34-36) وبالذات الجدول (6) صفحة 36. وعلى كل حال يبين الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر حسب المعدل الوطني وحسب المحافظات للفترة 2007-2018. أما حسب حجم الأسرة وحسب الريف والحضر فهما يعودان لسنة 2012.

(3) التفاوت في الدخل: لعل هذا المؤشر هو أقل المؤشرات توفراً. فما هو متاح تقدير لمعامل جيني *Gini Coefficient* لسنة 2012 في العراق وجماعته (2016). وكذلك تقدير لهذا المعامل لسنة 2006 ورد

في ملف (Excel) العراق من بيانات البنك الدولي، World Bank (2021-a). مع العلم أن هذا الملف كُـرر معامل جيني لسنة 2012 الوارد في العراق وجماعته.

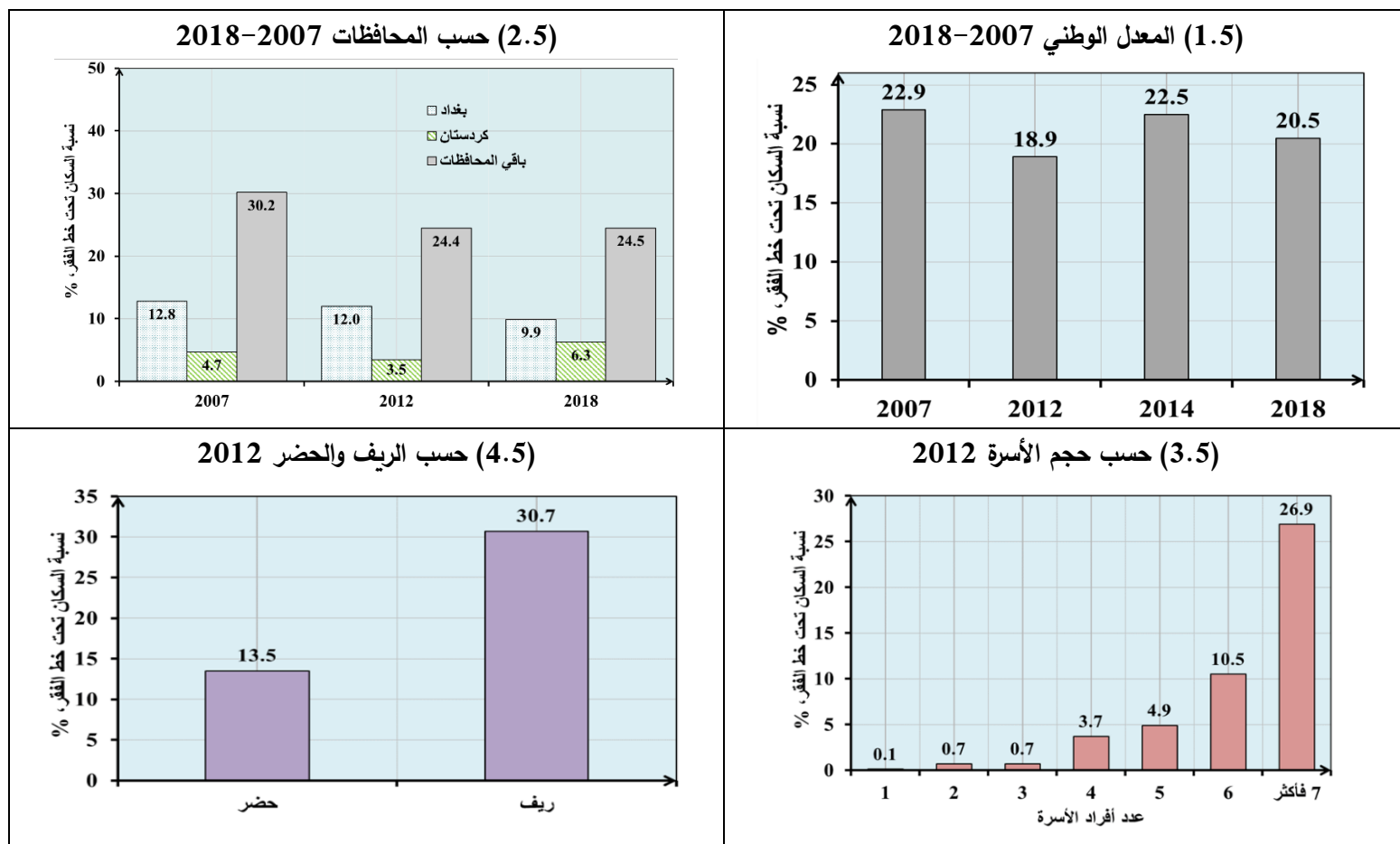
إن الحالة غير المنسجمة لبيانات معدل البطالة والفقر وبالذات التفاوت في الدخل (والثروات) تستدعي البحث والتقصي وبذل الجهود لتقديرها بأكثر دقة ممكنة وتوسيع مجال شمولها وتطويرها، الخ. ذلك أن هذه البيانات ذات أهمية كبيرة في تشخيص الحالة المعيشية لفئات واسعة من السكان.

الشكل (4) معدل البطالة في العراق



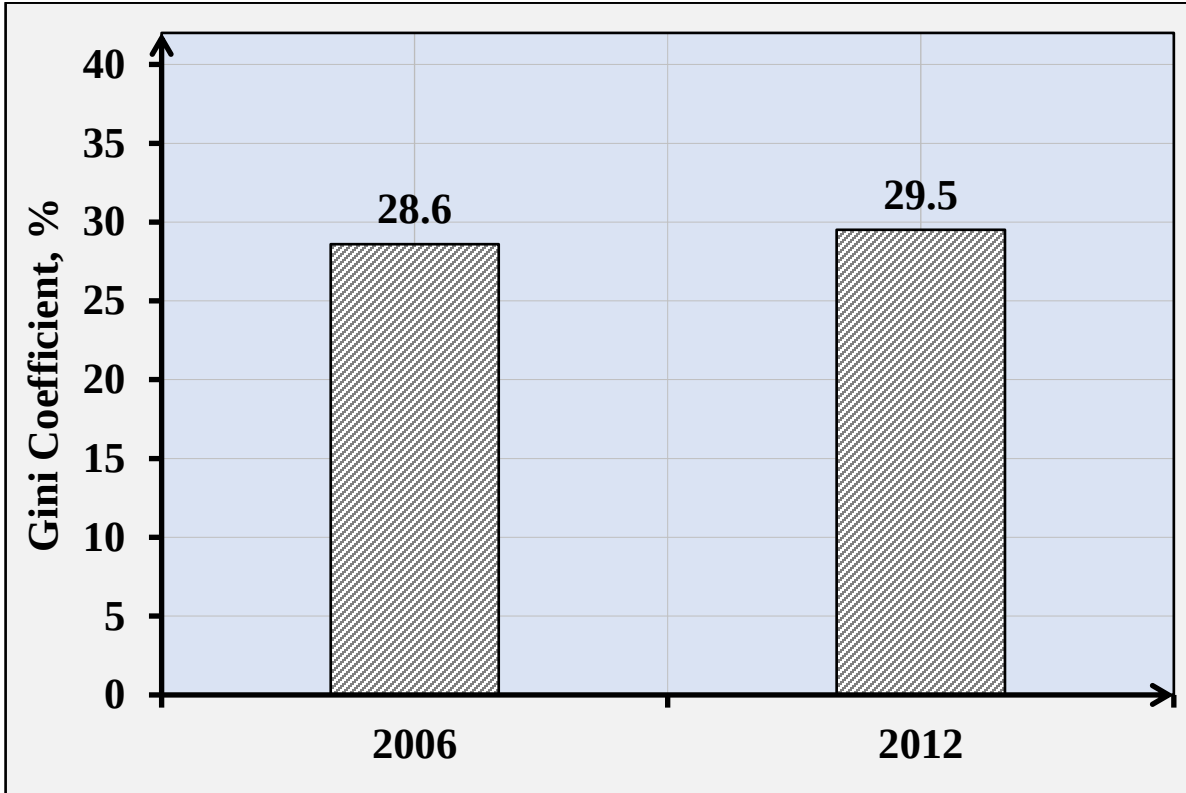
المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الشكل (6) مؤشر التفاوت في الدخل في العراق



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الملحق (3)

مصادر الجدول والأشكال

الجدول (1) بيانات استيرادات العراق من السلع والخدمات حسب مصادرها:

المصادر:

(1) البنك المركزي العراقي، ميزان المدفوعات: بيانات منزلة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي،

<https://cbi.iq/news/view/725>

(2) صندوق النقد الدولي: ملفات pdf شهرية وسنوية حتى آذار 2021، مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي،

في 2021/3/13،

<https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1393552803658>.

(3) البنك الدولي: صفحة العراق لبيانات البنك الدولي، ملفات Excel، مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. أنظر:

World Bank (2021-a)

(4) اتجاه التجارة (DOT): صفحة العراق لبيانات البنك الدولي المذكورة في النقطة (3).

ملاحظات:

(أ) من الواضح أن بيانات استيرادات السلع والخدمات الواردة في بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتطابق مع ما يرد في ميزان المدفوعات العراقي، أي أن مصدرها هو البنك المركزي العراقي.

(ب) تتضمن فقرة [جميع] الخدمات services في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حسب صندوق النقد الدولي، عشر فقرات فرعية وكما يلي: النقل والشحن، التأمين، السفر، الخدمات الإلكترونية (كمبيوتر، إنترنت، الخ)، خدمات الإنشاء، الخدمات المالية، رسوم براءات الاختراع ورسوم الترخيص، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات شخصية وثقافية وترفيهية، خدمات الحكومة. انظر:

IMF (2009) *Balance of Payments and International Investment Position Manual, Sixth Edition*, p. 150.

الشكل (1) مبيعات النافذة: تحويلات (= استيرادات القطاع الخاص cif) 2018 - الفصل الأول 2021: رُسم هذا

الشكل على أساس البيانات الواردة في المصدر التالي:

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي:

(1) مبيعات النافذة من التحويلات 2018 - الفصل الأول 2021:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=09/29/2020&tmId=175&dtformat=MMM,yy>, https://www.cbi.iq/currency_auction.

(2) استيرادات القطاع الخاص: بيانات ميزان المدفوعات 2018 - الفصل الثالث 2020: <https://cbi.iq/news/view/725>

ملاحظات:

(أ) استيرادات القطاع الخاص تشمل السلع وخدمات الشحن والتأمين والنقل، أي استيرادات cif.

(ب) بما أن استيرادات القطاع الخاص *cif* تنطبق على مبيعات النافذة من التحويلات للفترة الفصل الأول من 2018 حتى الفصل الثالث من 2020 فلقد افترضنا أن مبيعات النافذة من التحويلات للفصل الرابع من 2020 والفصل الأول من 2021 تنطبق على استيرادات القطاع الخاص *cif* لهذين الفصلين.

الشكل (2) معدل التضخم الداخلي ومعدل التضخم المستورد 2004-2020: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:

المصادر:

- (1) معدل التضخم الداخلي (في أسعار المستهلك) حتى 2020: نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، المنزلة ببياناته من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>.
- (2) معدل التضخم المستورد (في أسعار استيرادات العراق) حتى 2019: نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد *Import Unit Value Index*، المنزلة ببياناته من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي *World Bank Data*. أنظر: (2021-a) *World Bank*.

الشكل (3) معدل التضخم ونسبة التغير في سعر صرف الدولار تجاه الدينار 2013-2021: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:

المصادر:

- (1) معدل التضخم الداخلي الفصلي (في أسعار المستهلك): نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين فصلين متعاقبين. بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>. مع ملاحظة أن معدل التضخم في الفصل الأول من 2021 يساوي التغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لشهري كانون الثاني وشباط 2021 مقارنة مع متوسط شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2020.
- (2) تساوي نسبة التغير في سعر الصرف الأساس للدولار تجاه الدينار، التغير النسبي في سعر صرف الدولار تجاه الدينار بين فصلين متعاقبين. بيانات سعر الصرف الأساس، لنافذة البنك المركزي، مُنَزَّلة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1137>.

ملاحظة: في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم تغيير سعر صرف الدولار من 1,182 دينار إلى 1,450 دينار. أي ارتفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار بنسبة 22.7%. ومن الشكل تساوي هذه النسبة حاصل "ضرب" النسبتين الظاهرتين على منحني نسبة تغير سعر صرف الدولار 3.4% و 18.6% كما يلي: $22.7\% = (1+3.4\%) \times (1+18.6\%)$

1-

الشكل (4) معدل البطالة في العراق: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصدر التالي:

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء:

- (1) المجموعات الإحصائية السنوية: 2006/2007، 2017، 2018/2019، والموجز الإحصائي 2018.
- (2) مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء (بدون تاريخ).

(4) ملف اكسيل "قسم العمل" من ملفات "مسح حصر وتقويم الفقر في العراق 2018" مستلم من شبكة الاقتصاديين العراقيين، بتاريخ 2020/9/29.

الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:
المصادر:

(1) 2007-2012: اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016).

(2) 2014: تصريح لوزير التخطيط، كما ورد في الموقع الإلكتروني: "شبكة الأنباء الإعلامية"،

<https://n.annabaa.org/news1202>، 21 آب، 2015.

(3) 2018: الزيدي، ومجموعته (2020).

الشكل (6) مؤشر التفاوت في الدخل في العراق: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:
المصادر:

(1) 2006: World Bank (2021-a).

(2) 2012: العراق وجماعته (2016). كما كُبرِ الرقم ذاته في World Bank (2021-a).

مصادر الورقة

الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان والبنك الدولي (2014) *المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 IHSES*.

_____ (بدون تاريخ) مسح رصد وتقويم الفقر في العراق 2017-2018 SWIFT، غير مؤرخ. نُزل من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في 8 آذار، 2021.

وزارة المالية (2020) *الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي*، 10 تشرين الأول، نُزلت الورقة في 2020/10/12،

[https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356\(\)2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356()2020-10-11-2350%20WP.pdf).

الزبيدي، حسن، ز. الربيعي، ز. النداوي (2020) *دراسة حالة: الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا*، مركز الرافدين للحوار، أيار.

اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016) *النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013*، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq/>.

محمود، موفق وعلي مرزا (2017) "أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي - تحليل وتوصيات". في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *أحاديث الثلاثاء، كتابات لمتقنين عراقيين، الجزء الثامن*، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. معاد نشرها في مرزا (2021-ب).

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز/يوليو. مرزا، علي (2020-أ) "قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020، الهيكل الإنتاجي، السياسات المُتبعة والأزمات الحالية". شبكة الاقتصاديين العراقيين، 14 نيسان/أبريل. معاد نشرها في مرزا (2021-ب).

_____ (2020-ب) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" في العراق - الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي". شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 كانون الأول/ديسمبر. معاد نشرها في مرزا (2021-ب).

مرزا، علي خضير (2021-أ) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الأول*، كتاب الكتروني مجاني، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 17 شباط/فبراير.

_____ (2021-ب) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني*، كتاب الكتروني مجاني، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 27 شباط/فبراير.

صالح، مظهر (2021) "ملامح النقلب في دالة الطلب النقدي في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 10 آذار.

العلاق، مهدي، ن. مراد ، ق. رؤوف (2016) "الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق"، نُزِل من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في 15 آب، 2016.

Central Organization for Statistics and Information Technology, COSIT, Kurdish Region Statistics Organization, KRSO, World Bank (2009) *Iraq Household Socio-Economic Survey IHSES 2007*.

International Monetary Fund, IMF (2021) *World Economic Outlook - Managing Divergent Recoveries*, April.

World Bank (2020) *Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq*, September. Downloaded October 7, 2020, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/9781464816376.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.

_____(2021-a) 'World Bank Data, Iraq, Excel file',
<https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>. Downloaded April 6, 2021.

_____(2021-b) *Commodity Markets Outlook April 2021*, April 20.